ترقباً لقبول استقالة الحكومة

«بروفة» نيابية لاستجواب الخالد ..والغانم دعا لعقد جلسة عادية

خالد العتيبي : أدعو الشيخ صباح الخالد لصعود المنصة ومواجهة المساءلة الموجهة إليه

مرزوق الغانم

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية البرلمانية

المطر: عدم حضور المضف اجتماع «التعليمية» يعرقل بحث قضية ترحيل درجات الثانوية

- تم توجيه الدعوة إلى الوزير منذ أكثر من أسبوع بطلب حضوره والقيادات التربوية
- عدم البت في استقالته يجعله مستمرا في منصبه فكيف لا يحترم أعضاء اللجنة ؟
- الداهوم: على رئيس الوزراء المقبل معالجة ما ورد في محاور استجواب الخالد
- جدول أعمال الجلسة استجواب رئيس الوزراء وطلبا تشكيل لجنتي تحقيق و5 تقارير لـ«الشؤون الخارجية»

ترقبا لقبول استقالة الحكومة ، بقي الوضع السياسي المتأزم بين السلطتين «مكانك راوح» ، فبينما واصل النواب اجتماعات اللجان البرلمانية في ميعادها ، امتنع بعض الوزراء عن حضورها.

في هذا الإطار دعا رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس النواب لحضور جلسة الغد.

وأعلن النائب خالد العتيبي عن إجراء «بروفة» استجواب رئيس الوزراء، داعيا إياه لصعود المنصة.

وقال: «بعد تسلمي جدول أعمال جلسة الغد وفي ظل ضبابية الموقف الحكومي لعدم إعلان قبول استقالة الحكومة، سنقوم أنا وزملائي المستجوبون بإجراء بروفة لاستجوابنا المقدم لرئيس الوزراء. وأدعو الشيخ صباح الخالد لصعود المنصة ومواجهة الاستجواب».

من جهته أعرب رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد النائب د. حمد المطر عن استغرابه من عدم حضور وزير التربية وزير التعليم العالي د ..علي المضف اجتماع اللجنة امس، والذي كان مخصصا لبحث ما يتعلق بقضية ترحيل الدرجات لطلاب الثانوية العامة، وبحث البدائل بما لا يؤثر على معدلاتهم الدراسية خلال العام الدراسي الحالي.

وقال المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إنه «تم توجيه الدعوة إلى الوزير منذ أكثر من أسبوع بطلب حضوره والقيادات التربوية إضافة إلى جمعية المعلمين ولكنه للأسف لم يحضر»، معتبرا أن «عدم الاعتذار عن عدم الحضور أو اخطار اللجنة بأي رسالة في هذا الشأن تصرف غير مسؤول».

وأوضح ان وزير التربية وإن قدم استقالته ووضعها تحت تصرف رئيس الوزراء إلا ان عدم البت فيها يجعله مستمرا في منصبه كوزير فكيف لا يحترم اعضاء اللجنة ؟»، مضيفا «أوجه الآن خطابي الى رئيس مجلس الوزراء ، هل هذا عهدك بوزرائك ؟»وقال المطر « كنت اعتزم إلغاء الاجتماع ولكن لأهمية القضية التي يناقشها تحمل أعضاء اللجنة مسؤولية استمرار الاجتماع مع القيادات التربوية ولهم كل الاحترام والتقدير على حضورهم، مؤكدا ان «تصرف وزير التربية لابد ان يكون محل محاسبة».

وكشف عن أن اللجنة التعليمية ستخصص اجتماعها الاسبوع المقبل لبحث المواضيع ذات الصلة بمعهد الأبحاث العلمية.

من جهته طالب النائب د. بدر الداهوم رئيس الوزراء القادم الالتزام بمعالجة المحاور التي وردت في الاستجواب الموجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد والمكون من 3 محاور.

واعتبر الداهوم في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن «الحكومة الحالية عاجزة عن مواجهة الشعب ونوابه، مؤكدا أن «الاستجواب المقدم لرئيس الحكومة مستحق ومن قدمه نواب يمثلون الأمة دفاعا عن كرامة الشعب وكرامة الأمة».

وفيما يتعلق بتشكيل الحكومة الجديدة قال الداهوم إن « الشعب الكويتي يملك قاعدة بيانات عن هؤلاء الأشخاص الذين يتم توزيرهم أكثر مما يملك رئيس الحكومة، والأمثلة كثيرة سواء في أول حكومة شكلها لأن وزيرين لم يستمرا شهرا واحدا».

وأضاف أن « هناك ملاحظات على الحكومة الحالية في بعض الأسماء الذين تم توزيرها، وكانت هناك بضع أسماء ممن كانوا سيحملون حقائب وزارية لكن الشعب الكويتي أخرج قاعدة البيانات لهم فتجنب توزيرهم حتى لا يحرج أمام الشعب الكويتي».

واعتبر أن «رئيس مجلس الوزراء يعود ويقع في الخطأ مرة أخرى من خلال الإتيان بوزراء لا يستحقون تمثيل الشعب الكويتي ويأتي بوزراء تأزيم عليهم غضب واستياء شعبي» .

وبين في هذا الصدد أن «وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وزير تأزيمي، باعتبار الملفات التي أوكلت له للتنسيق بين الحكومة والنواب وفشل في التعامل معها» متسائلا «كيف يدير الملفات بين الحكومة والنواب وهو السبب في تعطيلها وهو الذي لم يصدق في يوم من الأيام بإنجاز هذه الملفات»؟

وأضاف «للعلم منحناه فرصة ووعدنا ولكنه لم يف بوعده وهو وزير تأزيمي من الدرجة الأولى، وهناك العديد من التجاوزات التي حدثت في فترة توليه لوزارة الداخلية».

وشدد الداهوم من جهة أخرى على أن «النواب لن يتنازلوا عن قوانين العفو الشامل، وتعديل قانون الجرائم الإلكترونية والتكويت والإحلال، وتعديل قانون المحكمة الإدارية فيما يتعلق بقضايا الجنسية، وتعديل قانون الانتخاب والتشريعات التي تحد من الفساد، بالإضافة إلى القوانين الشعبوية».

وأكد أن «هذه القوانين أساس التعاون مع الحكومة القادمة إذا كانت تريد معالجة موضوع تشكيل الحكومة وبرنامج عمل الحكومة وفقا للمادة 98 من الدستور».

واعتبر أن «الدولة العميقة موجودة ولا زالت مستمرة وأن هناك بعض الوزراء ينفذون أجندات نيابة عن الغير»، مضيفا أن «كرامة الشعب وكرامة الوطن أهم من أي شخص ولن نتهاون بهذا الملف».

وزاد « نحن نتكلم عن رجال دولة وإذا كان هناك رجال دولة يريدون مصلحة الكويت فيجب أن يبتعدوا عن كل من أساء للكويت وللشعب الكويتي سواء في الحكومة أو في أي منصب كان».

وأكد أن «البلد لن تدار إلا بالرجال الأكفاء الصالحين الذين يحملون هم الوطن وهم المواطن، لأن من لا تهمه إلا نفسه ومصالحه الخاصة لن يصلح البلد».

وقال إن المشكلة مع رئيسي السلطتين، حيث أن رئيس مجلس الوزراء يريد أن يغطي على كل المشاكل التي حصلت في السابق عن طريق سدة الرئاسة في مجلس الأمة.

وأكد أنه لن يتخلى عن مبادئه ومواقفه ووعوده للشعب الكويتي خلال الفترة الماضية وإلى الأمام، مضيفاً أنه سيتصدى لكل فاسد ومحاربة أياً ما كان من أجل حماية الكويت وكل من يعيش على أرضها.

وقال الداهوم «هناك رجال صالحون مخلصون للكويت يهجرون من أجل وقوفهم في وجه الفساد، ولن تتم معالجة هذا الأمر إلا من خلال العفو الشامل، وهذه قضية أساسية سنستمر بالمطالبة بها حتى تتحقق».

ويعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية غداً وبعد غد للنظر في بنود جدول الأعمال المكون من 7 بنود تتضمن الرسائل الواردة والعرائض والشكاوى، والاستجواب الموجه من النواب خالد العتيبي وثامر السويط وبدر الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

ويحتوي جدول الأعمال أيضا على طلبين لتشكيل لجنتي تحقيق، و5 تقارير للجنة الشؤون الخارجية، وفيما يلي تفاصيل جدول الأعمال:

– البند الأول:

التصديق على المضبطتين التاليتين

«1460/أ» بتاريخ 5 يناير 2021.

«1460/ب» بتاريخ 6 يناير 2021.

٢– البند الثاني

أولا : كشف الأوراق والرسائل الواردة.

ثانيا: كشف العرائض والشكاوى.

البند الثالث:الأسئلة

وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة.

البند الرابع: الاستجوابات

الاستجواب الموجه من الأعضاء ثامر الظفيري وخالد العتيبي ود. بدر الداهوم إلى سمو رئيس مجلس الوزراء في شأن:

المحور الأول : مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة بعدم مراعاة عناصر واتجاهات المجلس الجديد.

المحور الثاني: هيمنة السلطة التنفيذية في تكوين البرلمان.

المحور الثالث: الإخلال بالالتزام الدستوري في المادة «98» من الدستور.

البند الخامس: الإحالات

البند السادس: الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 15 ديسمبر 2020، «للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري».

البند السابع: طلبات تشكيل لجان تحقيق:

–1 طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق بشأن ما يثار حول علاقة الكويت بعمليات احتيال مصرفي وغسل أموال للصندوق السيادي الماليزي.

2 –طلب مقدم من بعض السادة الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق مكونة من خمسة نواب بشأن ما أثير من التزوير في وثائق الجنسية والمسائل المتعلقة بالتجنيس وبند الاعمال الجليلة.

البند الثامن: تقارير اللجان عن المراسيم بقوانين والمشروعات بقوانين والاقتراحات بقوانين:

–8 التقرير السادس للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية تعاون في مجال التدريب العسكري بين حكومة دولة الكويت وحكومة الجمهورية التركية. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–9 التقرير السابع عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت وحكومة أوكرانيا بشأن التعاون في المجال العسكري والمجالات الأخرى. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–10 التقرير الثامن عشر للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة المغربية. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–11 التقرير الأول للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية بشأن تعديل مواد وأحكام دستور واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–12التقرير الثاني للجنة الشؤون الخارجية عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاقية بين حكومة دولة الكويت والاتحاد الأوروبي الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية بشأن حصانات وامتيازات وإنشاء بعثة الاتحاد الأوروبي في دولة الكويت. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–13 التقرير الرابع والثمانون للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن مشروع القانون بإبدال عبارة «عامل منزلي» بكلمة «خادم» حيثما ورد النص عليها في القوانين ذات الصلة. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

–14 التقرير الثالث عشر للجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن مشروع القانون في شأن الاستيراد. «أدرج طبقا لنص المادة «109» من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة»

البند التاسع: بند ما يستجد من أعمال.

خالد العتيبي

بدر الداهوم

أحالت حزمة اقتراحات بقوانين إلى اللجان المختصة

«التشريعية» : إنشاء شركة كويتية لإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية .. وإرجاء مناقشة تعديلات «اللائحة الداخلية»

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية في اجتماعها الخامس أمس على إحالة حزمة من الاقتراحات بقوانين إلى اللجان البرلمانية المختصة، وأرجأت مناقشة التعديلات الخاصة بالاقتراحات بقوانين في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. خالد العنزي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الامة، إن من بين تلك الاقتراحات التي أحيلت إلى اللجان المختصة تعديلات قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة، وإنشاء شركة كويتية لإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية.

وأضاف أن من ضمن المقترحات المحالة أيضا زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء وزيادة مكافأة الطلبة في الجامعات والكليات ومعاهد التعليم العالي، وتعديل قانون المساعدات العامة للمرأة التي تستحق المساعدة مع جملة من الاقتراحات النيابية بهذا الشأن.

وأوضح العنزي أنه فيما يختص بالمقترحات الموجودة على جدول أعمال اللجنة فقد منح خلال اجتماع أمس مهلة لوزارة العدل مدتها أسبوعان للرد على الاقتراحات بقوانين الموجودة باللجنة، لافتاً إلى اعتذار وزير العدل د. نواف الياسين عن حضور الاجتماع بسبب استقالة الحكومة وأناب وكيل وزارة العدل ممثلا عنه.

وأشار إلى أنه كان من المقرر الاستماع إلى رأي وزارة العدل بشأن الاقتراحات بقوانين بحسب أسبقية ورودها إلى اللجنة ومنها اقتراح بقانون بشأن تعديل اللائحة الداخلية لمجلس الامة.

وأشار العنزي إلى أن ممثل الوزير طلب تأجيل مناقشة تلك الاقتراحات بقوانين نظرا لتقديم الحكومة استقالتها، لافتا إلى أن اللجنة قررت منح وزارة العدل أسبوعين لتقديم الرأي بشان المقترحات المطلوبة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب مهند الساير إن اللجنة أجلت مناقشة اقتراحات تعديلات اللائحة الداخلية لمجلس الأمة من أجل معرفة رأي الحكومة في هذه الاقتراحات وموضوعات أخرى مدرجة على جدول أعمالها.

وأضاف «نتمنى أن يتسنى للجنة بعد أسبوعين مواصلة القيام بأعمالها سواء بحضور الوزير المعني او برأي مكتوب من الجهة المعنية، مشيرا إلى أنه «من المفترض أن الحكومة لا تعطل أعمال المجلس أو اللجان».

وأكد أنه في حال عدم تحقيق ذلك ستقوم اللجنة بأعمالها من دون الالتفات إلى رأي الحكومة واعتبارها لا تريد الرد وتقديم الرأي المطلوب منها .

ونوه الساير بإحالة كافة الاقتراحات المهمة الواردة على جدول أعمال اللجنة المتعلقة بتعديل النظام الانتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية والقوائم النسبية والبالغ عددها 16 مقترحاً، معربا عن تمنياته أن تنتهي لجنة الداخلية والدفاع من دراستها في أسرع وقت حتى تعرض على المجلس ويتم تعديل القانون.

واعتبر ان المرحلة المقبلة حساسة وتتطلب من الحكومة وضوحا في مواقفها، وتحمل مسؤوليتها، مؤكدا ضرورة أن تنجز اللجان البرلمانية أعمالها.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية